في تقرير عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

الأمين العام: ستواصل البعثة برامجها للتعمير والتنمية مع استقطاب الدعم للمسائل الانسانية

(٢-٢)

المقدمة

طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريرا عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير الحادي عشر الذي يقدَّم عملا بذلك القرار.

٣١ - الآثار المترتبة على هذه الحالة بعيدة المدى. فعدد الأطفال غير القادرين على الانتظام في المدارس يتزايد، خاصة في منطقة بغداد، كما أن هجرة الكفاءات مستمرة مع مغادرة الاختصاصيين وذوي المهارات البلد. أما معدلات البطالة والتضخم ففي تزايد مستمر. كذلك، انخفضت مستويات معيشة العراقيين كافة رغم المبادرات الجارية لإعادة بناء الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية من قبيل الكهرباء والرعاية الصحية ومياه الشرب والمرافق الصحية. والأمن الغذائي مزعزع، حيث يعتمد ما يزيد على ثلث السكان على نظام توزيع حصص الإعاشة الغذائية (نظام التوزيع العام) المتدهور بسرعة وتأثير هذه الحالة على الأطفال، بوجه خاص، يؤدي إلى زيادة حالات سوء التغذية المزمن والحاد، فضلا عن معدلات الانقطاع عن الدراسة والتغيب عن المدرسة بدون إذن. كذلك، تدنت إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، لأن انعدام الأمن يهدد الجهود المبذولة لتوفير أبسط الخدمات الأساسية.

٣٢ - قد تمخضت جهود التوعية التي بدأها منسق الإغاثة الطارئة عن مبادرة بدأت تكتسب زخماً. كما أن المنسق بالنيابة يعمل على حشد منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومة العراقية لتقييم الحالة وتحديد مسارات العمل المكنة. ومن بين هذه المسارات آليات جمع المعلومات والتنسيق مع النظراء في البلدان المجاورة تحسبا لأسوأ الفروض، أي تدفق الناس بأعداد كبيرة من العراق إلى الخارج.

٣٣ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اجتمعت في جنيف أيضاً وكالات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية لمناقشة الحالة الإنسانية المتدهورة في العراق. وشارك في رئاسة الاجتماع منسق الإغاثة الطارئة بالنيابة ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق. وتوصل الاجتماع إلى اتفاق على إبقاء العراق في قائمة الاهتمامات الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة، مع تحديد نطاق ومستوى استجابة الأمم المتحدة للحالة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، استمرت المشاورات مع الجهات المانحة والحكومة العراقية. وسوف تليها جهود لتحديد دور منظمة الأمم المتحدة على أساس الثغرات التي تكون قد شابت المساعدة.

٣٤ - ومع تجلي الأزمة الإنسانية للعيان، تطالب الأمم المتحدة بشكل متزايد بضرب المثل القيادي. وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في العراق برامجهما للتعمير والتنمية حيثما أمكن، بما في ذلك مساندة العقد الدولي مع العراق، مع القيام بدور قوي في مجال استقطاب الدعم للمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. ومن شأن معالجة المسائل الإنسانية أن يفسح المجال أمام مبادرات التنمية السياسية والاقتصادية.

- هاء. الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان

٣٥ - ما زال المدنيون هم الضحايا الرئيسيين للحالة الأمنية السائدة المتسمة بالأعمال الإرهابية، والأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية والمتطرفون الدينيون والميليشيات، فضلاً عن عمليات القوات الأمنية والعسكرية. وتغذي أعمال العنف اليومية دائرة انتقام تشمل هجمات بمدافع الهاون وعمليات اختطاف واغتيالات. وقد عطل العنف الذي لا يلين الخدمات الأساسية، خاصة الإمدادات اللازمة لأكثر المجموعات ضعفاً، وأدى إلى تشريد المزيد من السكان المدنيين. وفي غياب تدابير ملموسة من جانب الحكومة العراقية للتصدي لمناخ الإفلات من العقاب، فإن آثار العنف ما زالت تشل المؤسسات التي تعزز سيادة القانون، خاصة قوات الأمن والسلطة القضائية.

٣٦ - ونقلا عن وزارة حقوق الإنسان العراقية، كان في العراق ٦٢٢ ٣٠ معتقلاً حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، منهم ٩٨٩ ١٣ معتقلاً لدى القوة المتعددة الجنسيات. وعلى إثر التحقيق في بلاغات بوقوع اعتداءات في مرافق وزارة الداخلية، أصدرت الحكومة العراقية أوامر بإلقاء القبض على ٥٢ فرداً من مرفق الموقع ٤, وحتى الآن، لم يجر تنفيذ هذه الأوامر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استؤنفت عمليات تفتيش السجون المشتركة بين القوة المتعددة الجنسيات والسلطات العراقية بعد انقطاع دام سبعة أشهر. ومن الأساسي إخضاع المسؤولين المكلفين إنفاذ القانون للمساءلة ولإنهاء حالة الإفلات من العقاب وتعزيز قدرة المؤسسات على تعزيز سيادة القانون، يلزم إخضاع المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون للمساءلة. وهذا له أهمية خاصة في الوقت الحاضر لأن من المتوقع أن يسفر تنفيذ خطة بغداد الأمنية عن المزيد من الاعتقالات.

٣٧ - ولا تزال الجماعات المسلحة تستهدف الاختصاصيين، من قبيل الأكاديميين والأخصائيين الصحيين والصحفيين. فقد أبلغت لجنة حماية الصحفيين عن وفاة ٤٧ من العاملين في وسائل الإعلام نتيجة لاغتيالات مقصودة أو تراشق نيران أو أعمال حربية أخرى في عام ,٢٠٠٦ ومع فرار الكثيرين من العراق لا تتوافر حالياً أرقام دقيقة عن الخسائر من أخصائيي الصحة، الذين استهدفوا على نحو مماثل. وقد أدى هذا الرحيل إلى تدني عدد أخصائيي الصحة المستنزف أصلا في جميع أنحاء البلد. وقامت الرابطة العراقية لمحاضري الجامعات بالإبلاغ عن مقتل حوالي ٣٠٠ أكاديمي وموظف إداري جامعي منذ آذار/مارس ,٢٠٠٣ وعلى سبيل المثال، كانت الجامعة المستنصرية في بغداد هدفاً لهجومين إرهابيين شائنين في ١٦ كانون الثاني/يناير و ٢٥ شباط/فبراير، أسفرا عن وفاة العشرات من الطلاب والعاملين بالجامعة.

٣٨ - أما الجالية الفلسطينية في العراق، التي تقدر حالياً بما يزيد عن ٠٠٠ ١٥ شخص، فتعاني من الترويع وعمليات الاختطاف والاغتيالات المنتظمة. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قام رجال مجهولو الهوية، بعضهم بزي الشرطة، باختطاف ٦٠ فلسطينياً من بيوتهم في ثلاث من ضواحي بغداد. وعند إطلاق سراحهم، بدا على بعض الضحايا علامات الإيذاء البدني. وتشير سجلات البعثة إلى أن ١٨٦ فلسطينياً قد قتلوا خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى منتصف كانون الثاني/يناير ,٢٠٠٧ والتمس ما يناهز ٧٠٠ فلسطيني اللجوء على الحدود بين العراق والجمهورية العربية السورية وفي مخيم الوليد الواقع على الجانب العراقي من الحدود. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية الأغذية والمياه والمؤن والأدوية، بينما تقدم لجنة الصليب الأحمر الدولية الخيام وغيرها من مواد الإغاثة الأساسية. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قام ممثل كبير للسلطة الفلسطينية بزيارة للعراق بعد فشل عدة محاولات، حيث سعى إلى الحصول على ضمانات من الرئيس طالباني ورئيس الوزراء المالكي لحماية الفلسطينيين في العراق.

٣٩ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، رفضت دائرة الاستئناف بالمحكمة العراقية العليا بالإجماع الطعن المقدم من صدام حسين والمدعى عليهما معه، برزان التكريتي وعواد البندر، مؤيدة أحكام الإعدام الثلاثة. وأعادت دائرة الاستئناف قضية مدعى عليه رابع، هو طه ياسين رمضان، إلى المحكمة العراقية العليا لإصدار حكم جديد فيها، موصية بتوقيع حكم أشد من حكم السجن مدى الحياة الذي صدر في حقه. وفي بيان صادر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعرب المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين عن قلقه إزاء تقاعس فريق الدفاع عن معالجة أوجه القصور الخطيرة في المحاكمة. وحث الحكومة على عدم تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في محاكمة تشوبها العيوب الإجرائية. ودعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لويز أربور، إلى ضبط النفس من جانب السلطات العراقية، وأعربت مجدداً عن شكوكها إزاء عملية الاستئناف ونزاهة المحاكمة الأصلية. غير أن صدام حسين أُعدم في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ,٢٠٠٦ وأُعدم المدعى عليهما الآخران في ١٥ كانون الثاني/يناير ,٢٠٠٧

٤٠ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المحكمة العراقية العليا، كصديقة للمحكمة، عريضة دعوى تعارض فيها توقيع عقوبة الإعدام في قضية طه ياسين رمضان. وأظهرت المفوضة السامية في عريضتها أن "الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في العراق على مر عشرات السنوات قد تم توثيقها على أكمل وجه من جانب جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولا شك في أن فظائع الماضي يجب أن تجابه بفعالية وأن يقدم مرتكبوها إلى العدالة. ومع ذلك، أظهرت التجربة والتاريخ، في وقائع مختلفة تماما في جميع أنحاء العالم، الضرورة المطلقة لنزاهة هذه الإجراءات، سواء من الناحية العملية أو النظرية، من أجل تفهم الماضي على حقيقته، والمصالحة الوطنية، وبناء مجتمع عادل وقوي وقادر على البقاء قوامه سيادة القانون ومراعاة حقوق الإنسان لكل من الضحايا والمتهمين". وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة العراقية العليا قرارها بالحكم بالإعدام على السيد رمضان.

٤١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ جرى تنظيم سلسلة من الاجتماعات في بغداد لمساعدة وزارة حقوق الإنسان على توسيع نطاق برنامجها وتحسين تعاونها مع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، وتعزيز قدرتها على ممارسة الضغط. وكذلك، ساندت ا لبعثة مجلس القضاء الأعلى في قيادته للفريق العامل القطاعي المعني بسيادة القانون والمؤلف من الحكومة العراقية والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اعتمد الفريق العامل خطة لإصلاح القطاع العدلي.

- رابعا - مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٤٢ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بلغت المساهمات الإجمالية لصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، وهو أحد صندوقي مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ١٢,١ بليون دولار. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تمت الموافقة على أن يمول في إطار صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق ما مجموعه ١١٣ مشروعاً، قيمتها ٨٩٣ مليون دولار. واستمراراً للتقدم الكبير في التنفيذ، أبرمت عقود قيمتها الإجمالية ٦٩٣ مليون دولار (أي ٧٨ في المائة من التمويل الإجمالي المعتمد) وتم صرف مبلغ ٥٩١ مليون دولار (أي ٦٦ في المائة من التمويل الإجمالي المعتمد).

٤٣ - وبدعوة من حكومة تركيا، سيعقد الاجتماع الخامس للجنة المانحين بمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق في اسطنبول، تركيا، في ٢٠ آذار/مارس ,٢٠٠٧ وخلال اجتماع اسطنبول هذا، ستقدم الأمم المتحدة والبنك الدولي تقارير عن الأنشطة المضطلع بها من خلال الصندوقين وتقييماً للنتائج المحققة. وستنظر لجنة المانحين أيضاً في مختلف القضايا الاستراتيجية والسياساتية المتصلة بنطاق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق وعملياته المستقبلية.

خامسا - القضايا الأمنية والتنفيذية

ألف - تقييم الحالة الأمنية

٤٤ - لا تزال الحالة الأمنية في العراق معقدة ويصعب التنبؤ بها، ولا سيما مع انتقال المسؤولية عن الأمن من القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية. ولم يجر حتى الآن اختبار قدرة قوات الأمن العراقية، بشكل كامل، على الوفاء بهذا الالتزام. وظلت الحالة الأمنية السائدة تتسم بالخطورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ازدادت حدة الصراع بين مختلف الأحزاب السياسية والفصائل وجماعات الميليشيا وعناصر التمرد. وتتجلى هذه الحالة بوضوح في بغداد، حيث تواصلت أعمال القتال والعنف برغم أوجه النجاح الأولية في إطار خطة بغداد الأمنية.

٤٥ - ولا يزال وجود الأمم المتحدة وأنشطتها في العراق محدودة للغاية جراء الحالة الأمنية السائدة في البلد. إلا أن مستوى الخطر لا يزال يقَيم كمتوسط، في ظل وجود تدابير تهدئة ملحوظة وتدريب عال لموظفي الأمم المتحدة. وما زال خطر التعرض للنيران غير المباشرة كبير. كما أن استخدام جماعات المعارضة المسلحة زيا رسميا مقلدا وبطاقات هوية مزورة يُعد مصدر قلق بالغ. ومن دواعي القلق الأخرى استخدام هذه الجماعات لأساليب جديدة تتضمن استعمال غاز الكلور في أسلحتها. ومما يقلق الأمم المتحدة بشكل خاص الهجمات الناجحة التي تعرضت لها مؤخرا ثماني طائرات عمودية في العراق. فمنذ أوائل كانون الثاني/يناير، هوجمت ودمرت ست طائرات عمودية تابعة للقوة المتعددة الجنسيات واثنتان لمقاولين تابعين لوزارة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من اشتراك الجميع في دعم العمليات القتالية، تواصل البعثة إعادة تقييم مستوى الخطر الذي يتهدد موظفي الأمم المتحدة الذين يستخدمون وسيلة النقل هذه.

٤٦ - وتتواصل الحوادث الأمنية الخطيرة بمعدل مرتفع، حيث يبلغ المتوسط اليومي ١٦٠ حادثة. وهناك ارتفاع مناظر في مستوى الخسائر في المدنيين والقوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. ولا يزال الصراع يتسم بشن هجمات على القوة المتعددة الجنسيات، وممارسة العنف الطائفي من جانب المتمردين والميليشيات. فهم يستخدمون التفجيرات الانتحارية، والاغتيالات، وأعمال الخطف، والهجمات العشوائية بالنيران غير المباشرة باستخدام الصواريخ والهاون. وتشتد الحوادث ضد القوة المتعددة الجنسيات بشكل خاص في الرمادي والفلوجة، حيث تكثر الكمائن على جوانب الطرق، وتتواصل الهجمات ضد الشرطة والقواعد العسكرية. ويشكل الوجود المزعوم لتنظيم القاعدة في العراق في محافظتي ديالى والأنبار عاملا من عوامل استمرار الصراع واتساع نطاقه. وعلى الرغم من أن الاهتمام منصب على الحالة الأمنية في بغداد، فإن حوادث العنف غالبا ما لا يُلاحظ وقوعها في جميع مناطق العراق تقريبا.

٤٧ - وبينما ظلت المنطقة الكردية تتسم بالهدوء النسبي، أثارت سلسلة من الحوادث مشاعر القلق. فعقب الغارة التي شنتها القوة المتعددة الجنسيات على المكتب الإيراني في أربيل، سادت فترة من التوتر والاحتكاك بين القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن المحلية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، تعرضت كركوك كذلك لموجات من تفجيرات السيارات. وفي الشمال أيضا، شهدت الموصل وتلعفر هجمات متعددة بالقنابل.

٤٨ - وواصلت القوة المتعددة الجنسيات القيام بعمليات مكثفة في محافظة ديالى بالاقتران مع عمليات محاصرة وتفتيش على نطاق واسع في بلد روز وبعقوبة. واحتُجز العديد من المشتبه فيهم، كما اكتُشفت مخابئ للأسلحة. ورغم هذه العمليات، يتواصل التمرد في محافظتي ديالى والأنبار. وتواصل جماعات المعارضة المسلحة نصب الكمائن على الطرق الرئيسية في الفلوجة والرمادي، حيث تستخدم متفجرات تتسم بفعالية متزايدة، وأساليب متطورة.

٤٩ - وفي بغداد، تتعرض الأحياء السنية والشيعية لاعتداءات متبادلة متكررة باستخدام المتفجرات المرتجلة والهاون والصواريخ وعادة ما توجه في اليوم الواحد قنابل يصل عددها إلى ١٥ قنبلة متفاوتة الحجم إلى أهداف في أنحاء المدينة، تصاحبها هجمات انتقامية بالهاون على أحياء سكنية. وفي هجوم هو الأكثر دموية، وقع في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قام انتحاري بتفجير شاحنة محملة بطن من المتفجرات في أحد الأسواق، مما أسفر عن مقتل ١٣٥ شخصا وإصابة ,٣٠٥ ويزيد من تعقيد هذا الموقف المعدلات المرتفعة لعمليات الخطف، وإطلاق النار من السيارات المارة، وإلقاء الجثث الممزقة على الطرق.

٥٠ - وزادت الهجمات بالنيران غير المباشرة على المنطقة الدولية في بغداد من معدل ١-٢ أسبوعيا عام ٢٠٠٦ إلى ما يفوق ٤ هجمات أسبوعيا في بداية عام ,٢٠٠٧ وإلى جانب الخطر المتزايد لهجمات النيران غير المباشرة، وقع كذلك عدد من حوادث إطلاق النار في محيط نقاط تفتيش مداخل المنطقة الدولية. ففي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أُوقفت في أحدى نقاط تفتيش المداخل سيارة تحمل نحو ٤ كيلوغرامات من المتفجرات مخبأة داخل صناديق للخضراوات في صندوق السيارة.

٥١ - وتبرز هذه التحديات الأمنية لسلامة المنطقة الدولية، إلى جانب تزايد خطر الاختطاف، المخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في بغداد. إلا أن هناك تدابير تخفيف واسعة النطاق داخل المنطقة الدولية تُتخذ بهدف تقليل الأخطار التي تتهدد موظفي الأمم المتحدة بوجه عام. فحركة موظفي الأمم المتحدة في المنطقة الدولية تخضع للمراقبة من خلال حظر التجول وتقييد حرية الحركة. كما أن الذهاب إلى المباني الحكومية خارج المنطقة الدولية يقتضي وجود حراسة مسلحة. وقد وضعت البعثة إجراءات لهذه الضرورة موضع التنفيذ. ويتعرض الموظفون الوطنيون العاملون في جميع المواقع في العراق لمستويات عالية من الخطر، لا سيما عند تنقلهم إلى عملهم ومنه. وقد وُضعت مجموعة تدابير خاصة بالعراق لتقليل ما يتعرضون له من مخاطر.

٥٢ - ويلزم إجراء عمليات تنقيح وتعديل متكررة للتدابير الأمنية الوقائية من أجل مواجهة المخاطر المستجدة. ومن أمثلة ذلك الغارة التي شنها المتمردون - على طريقة الفدائيين - على مركز التنسيق المشترك للمحافظة في كربلاء. في هذه الحادثة، اخترق المتمردون نقاط التفتيش الأمنية التابعة للجيش العراقي والشرطة في كربلاء في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وذلك بالتنكر في الزي الرسمي للجيش الأمريكي واستخدام مركبات شبيهة بمركباته. ونجحوا في اختطاف خمسة ضباط أمريكيين كانوا يحضرون اجتماعا في القاعدة وقتلوهم في وقت لاحق.

٥٣ - وأثناء احتفال الشيعة بذكرى عاشوراء (٢٠-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، وقع عدد من أحداث العنف في أنحاء البلد. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وخلال الوقوف حدادا لمدة ١٥ دقيقة إحياء للذكرى السنوية الأولى لتفجير ضريح سامراء، كسرت الصمت ثلاثة انفجارات ضخمة لسيارات ضربت سوق الشورجة، مسفرة عن مقتل ٨٠ شخصا وإصابة ما يزيد على ,١٥٠ وفي حادث بالغ الخطورة، اشتبكت جماعة "جند السماء" الشيعية مع قوات الأمن خارج النجف. وأُسقطت أثناء المعركة طائرة عمودية هجومية أمريكية، وزُعم فيما أوردته التقارير أن ٢٠٠ متمرد قد قتلوا. وصودر في العملية العديد من الأسلحة الجديدة والحديثة، منها مدفع مضاد للطائرات محمول على شاحنة.

٥٤ - وتعرضت المنطقة الجنوبية السفلى لعدد من حوادث العنف. شملت تحرشات وكمائن واغتيالات تعرض لها الحجاج العائدين من الحج، لا سيما بالقرب من الإسكندرية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قتل عدد من شيوخ القبائل ومسؤولي المحافظات أثناء عودتهم من مؤتمر المصالحة الوطنية في بغداد. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قُتل ٦٠ شخصا جراء انفجار سيارة في الحلة. وفي البصرة والمناطق المحيطة، واصلت الميليشيات مناوشة القوة المتعددة الجنسيات ومهاجمتها بشكل يومي. وزادت معدلات هجمات الصواريخ والهاون ودقتها، ولا سيما على قصر البصرة ومبنى المحافظة القديم، حيث يتعرض قصر البصرة إلى ١٠ عمليات لإطلاق الصواريخ في اليوم الواحد. ويجري حاليا استعراض وجود الأمم المتحدة في قصر البصرة في ضوء القرار الذي اتخذته المملكة المتحدة مؤخرا بتعزيز وجودها في الجنوب.

- باء - المرافق واللوجستيات والدعم

٥٥ - زادت مؤخرا حالات إطلاق النيران غير المباشرة على المنطقة الدولية في بغداد. لكن جانبا فقط من مرفق الإقامة المؤقت للبعثة لديه سقف للحماية، مما يحد من عدد الموظفين الذين يمكن نشرهم بأمان في بغداد. وتم اختيار مقاول لبناء سقف للحماية للمنطقة المتبقية من المجمع. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال البناء في المستقبل القريب وأن تكتمل في غضون ثلاثة إلى أربعة أشهر عقب توقيع العقد. وفي غضون ذلك، أُنشئت أماكن نوم للطوارئ في مرفق يماثل الثكنة وله سقف للحماية. وتتوقع البعثة، فيما يخص مقر الأمم المتحدة المتكامل المقبل في بغداد ورهنا بتوافر مقاول مناسب/مقاولين مناسبين، أن يبدأ العمل في الموقع الذي خصصته الحكومة العراقية في غضون بضعة أشهر. وبعد تطهير الموقع وإجراء المسوحات التقنية، بلغت خطط التطوير، بما فيها بيان العمل، مرحلة الإعداد النهائية. وستواصل البعثة تطبيق برنامج التعزيز المدني للوجستيات واتفاق ٦٠٧ في حالة عدم توافر جهة خدمية مكافئة بسبب الحالة الأمنية أو لانعدام الإمكانية في منطقة البعثة.

٥٦ - وقد قدمت الدانمرك طائرة ثابتة الجناحين مكرسة لاستخدام البعثة، بدأت خدماتها في ٢٨ كانون الثاني/يناير ,٢٠٠٧ وتواصل اليابان توفير رحلة جوية أسبوعية مكرسة للبعثة. وهذه الترتيبات محدودة الوقت. وفي حالة عدم تمديدها، سيتعين دراسة خيارات بديلة للدعم بطائرات ثابتة الجناحين بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بما في ذلك الخيارات التجارية. كما يجري النظر في جدوى التماس الدعم بطائرات تجارية عمودية ذات أجنحة دوارة. فللدعم بالطائرات العمودية أهمية بالغة بالنسبة للتحركات بين مطار بغداد الدولي والمنطقة الدولية، وللتحركات الأخرى داخل العراق. إلا أن قدرة الحفاظ على مستويات منخفضة من المخاطر في استخدام طائرات عمودية تابعة للأمم المتحدة تعد جوهرية بالنسبة لجدوى هذا الخيار.

٥٧ - وأود الإعراب عن امتناني الشديد للدول الأعضاء التي تواصل توفير الدعم اللوجستي والوقائي لوجود الأمم المتحدة في العراق. وسوف تواجه البعثة تحديات كبيرة في عام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بتنمية قدراتها التنفيذية في سبيل الاعتماد التدريجي على النفس. وسيشمل ذلك إنشاء مرافق دائمة للمكاتب والإقامة وتطوير قدرات نقل مستقلة، قدر الإمكان. وفي ظل الظروف الأمنية الحالية، سيفرض ذلك تحديات لوجستية ومالية ضخمة. وسيلزم توافر دعم كامل من الدول الأعضاء والحكومة العراقية من أجل تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، أُذكّر الدول الأعضاء بأن الصندوق الاستئماني المنشأ عام ٢٠٠٤ لدعم الكيان القائم بذاته، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، سيُستهلك بالكامل بحلول آذار/مارس ,٢٠٠٧ والكيان القائم بذاته، تحت قيادة القوة المتعددة الجنسيات، له مهمة محددة تتمثل في توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وقد تلقى منذ إنشائه مساهمات تفوق قيمتها ٢٠ مليون دولار من ١٦ دولة عضوا.

- جيم - الاتفاقات

٥٨ - وُقِّع اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في ٣ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥، ولكنه لن يدخل حيز النفاذ إلا بعد تصديق مجلس النواب عليه رسميا. وبينما أُبلغت الأمم المتحدة بأن المسألة عُرضت على مجلس النواب لاتخاذ اللازم، فإن القرار لم يصدر بعد. وإني لأحث حكومة العراق بقوة على التعجيل بهذه العملية وإصدار مذكرة الإقرار الرسمية المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

- دال - ملاحظات

٥٩ - تكتسب المستويات المتصاعدة من أعمال العنف والهجمات الإرهابية والصراعات الطائفية، التي أطبقت على أجزاء كبيرة من العراق، قوة ذاتية متزايدة يمكنها أن تطغى على العمليات والمؤسسات السياسية الهشة في البلد. كما أن ارتفاع مستوى الخسائر اليومية بين صفوف المدنيين، وتزايد عدد حالات التشريد، يزيدان من الشعور بانعدام الأمن والتشاؤم بين عامة العراقيين. وإذا لم يوضع حد لدائرة العنف، فإن الجهود التي بذلت على مدى السنوات العديدة الماضية قد تتهدد.

٦٠ - وأنوه بالجهود التي تبذلها حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات من أجل تحسين الحالة الأمنية، وأحض كل الأطراف المعنية على المضي بأسلوب يعزز من سلامة عاصمة البلد وأمنها من أجل جميع العراقيين. وعلى الرغم من تحقيق نجاح مبدئي، فإن من السابق لأوانه تقييم مدى فعالية خطة بغداد الأمنية الأخيرة. وبينما سيمر وقت قبل أن يُظهر هذا التدبير الأمني الجديد نتائج ملموسة، فإن نجاحه في نهاية المطاف سيعتمد على الأرجح على التنفيذ الناجح لمجموعة أوسع نطاقا من التدابير التي تستهدف تعزيز الحوار السياسي والتنمية الاقتصادية والتعمير.

٦١ - ومما له أهمية بالغة أن يتلاقى القادة العراقيون بروح من الاحترام المتبادل والاستعداد للتفاوض. فتحقيق الأهداف السياسية عن طريق العنف لن يسفر إلا عن المزيد من العنف. والشعب العراقي وحده هو الذي يمكنه تحديد مصيره المشترك والاتفاق على هيكل الدولة العراقية. ويتعين أن يستند بناء المؤسسات الجديدة إلى مبدأ التوزيع العادل للسلطة والتقاسم المنصف للموارد والثروات الوطنية. وسيتيح ذلك لجميع الطوائف العراقية أن تحقق قدرا أكبر من الأمن والسلام والرخاء.

٦٢ - ولكي تكون لجميع الفئات العراقية مصلحة حقيقية في مستقبل بلدهم، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم عملية حقيقية لمراجعة الدستور تتيح الفرصة أمام تحقيق توافق عريض في الآراء بشأن القضايا الرئيسية، بما فيها الفدرالية وتقاسم الموارد. وآمل أن تساعد أحكام قانون النفط الجديد، المعروض حاليا على مجلس النواب، في تحقيق الرخاء الاقتصادي للعراق في المستقبل، وأن وتساهم في عملية المصالحة الوطنية. وأملا في تحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الأخرى ذات الأهمية الحاسمة، فإن من الضروري كذلك أن يضع القادة العراقيون اللمسات النهائية على مشاريع القوانين الرئيسية التي لم تعتمد بعد، والتي منها ما يتعلق باجتثاث البعث، والانتخابات المحلية، وربما قانون للعفو.

٦٣ - وقد أصبح تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان مصدرا للقلق البالغ. وأنوه هنا إلى المعدل المخيف لحالات التشريد الذي بلغ ارتفاعا غير مسبوق، حيث يوجد مليونا لاجئ في البلدان المجاورة ونحو ١,٩ مليون مشرد داخل العراق. وبينما يعيش بعض هؤلاء اللاجئين في بلدان مجاورة منذ ما قبل آذار/مارس ٢٠٠٣، فإن أعدادا كبيرة قد فرت في أعقاب تفجير مسجد الإمام العسكري في سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ,٢٠٠٦ والتشريد مستمر يوميا بسبب مستويات العنف والترويع المستمرة داخل العراق. والحاجة ماسة للمزيد من التعاون الدولي لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة. وأشيد هنا بكرم عدد من البلدان، ولا سيما الأردن والجمهورية العربية السورية، لاستضافتهما أعداداً كبيرة من اللاجئين العراقيين. وأحض هنا المجتمع الدولي على دعم ما تبذله الأمم المتحدة من جهود من أجل مساعدة المحتاجين. وبينما يستمر المدنيون في تحمل العبء الأكبر للعنف في العراق، فإنني أعتقد كذلك أن الحالة تستدعي إنشاء نظام حماية وطني في العراق يستند إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن جانبها، ستواصل الأمم المتحدة رصد حالة حقوق الإنسان في العراق وتقديم تقارير بشأنها.

٦٤ - ومن منظور إقليمي، فإنني أؤمن إيمانا قويا بضرورة تعزيز الحوار بين العراق وجيرانه. فالعناصر الفاعلة الإقليمية يمكنها القيام بدور رئيسي في المساعدة على تحقيق الاستقرار في العراق، مما يمكن أن يعود بالنفع على أمنهم في الأجل الطويل. وأرحب هنا بالحوار المتواصل بين العراق وجيرانه، عبر الاتصالات الثنائية العادية والاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية والداخلية بالمنطقة. ولكن بالنظر إلى تعقد الحالة داخل العراق وانعكاساتها الإقليمية الأعم، فإن الحاجة تدعو إلى المزيد من التفكير البنّاء بشأن كيفية النهوض بالحوار بين العراق وجيرانه كافة من أجل الأخذ بتدابير ملموسة لبناء الثقة.

٦٥ - وفي هذه الأوقات الصعبة، يجب على العراقيين من الساسة، والزعماء الدينيين، وشيوخ القبائل، وأعضاء المجتمع المدني ذوي النفوذ، ألا يغفلوا الهدف الجوهري المتمثل في الحفاظ على الوحدة الوطنية للعراق. ويجب عليهم العمل من أجل تسوية خلافاتهم سلميا، وصون الكرامة الإنسانية لجميع العراقيين بصرف النظر عن عقيدتهم أو عرقهم. ولا شك في أن الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حلول سياسية تمثل تحديا مثبطا يقترن بطريق تكتنفه عقبات كبرى يتعين التغلب عليها. ولا مجال هنا للحلول السريعة. فالصبر والمثابرة لازمان من دون أُطُر زمنية جامدة ومصطنعة. وفي نهاية المطاف، فإن الشعب العراقي وقادته يواجهون خيارا جوهريا، بين السعي إلى تحقيق تسوية سياسية عن طريق التفاوض، أو التمادي في الانزلاق إلى هاوية الصراع الطائفي. وأعتقد أن الوقت لم يفت بعد لتحويل المسار ومنع المزيد من التصعيد.

٦٦ - إن الأمم المتحدة ملتزمة بولايتها المقررة بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بأداء دور في دعم التنمية السياسية والاقتصادية في العراق. فبموجب الفقرة ٧ (أ) من القرار، ستواصل الأمم المتحدة الاشتراك في التيسير السياسي وبذل مساعيها الحميدة لدى جميع الأطراف المعنية. كما تلتزم الأمم المتحدة بتوفير المساعدة الفنية للعمليات الانتخابية في العراق، وكذلك في بناء مؤسسات ديمقراطية واتحادية جديدة. وبموجب الفقرة ٧ (ب) من القرار، ستبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها من أجل دعم الأنشطة في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكذلك فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، والتعمير، والتنمية الاقتصادية. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، ستواصل البعثة دعم العقد الدولي مع العراق.

٦٧ - وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري للدول الأعضاء التي دعمت أنشطة الأمم المتحدة في العراق، ولا سيما من خلال توفير المستشارين العسكريين وقوات الأمن. فالأمم المتحدة ستستمر في الاعتماد على هذا الدعم، وبخاصة فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للكيان القائم بذاته والذي أُنشئ لتمويل قوة "الحلقة الوسطى" لحماية وجود الأمم المتحدة في العراق. ومما له أهمية بالغة أن تُمنح مساهمات مالية جديدة للصندوق الاستئماني من أجل كفالة أن تحظى قوة "الحلقة الوسطى" بموارد كافية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أُعرب عن امتناني لحكومتي الدانمرك واليابان لتوفيرهما الدعم الجوي. فهذه الترتيبات في غاية الأهمية لكي تعمل الأمم المتحدة في العراق، وآمل أن تستمر في المستقبل.

٦٨ - كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص في العراق، أشرف جيهانجير قاضي، على ما يبذله من جهود متواصلة. ذلك أن رسوخ التزامه وقيادته على مدى السنوات العديدة الماضية لجدير بالإعجاب حقا. كما أود أن أتقدم بشكري الخاص إلى جميع الموظفين الذين يعملون في ظروف تتسم بالصعوبة والتحدي البالغين من أجل تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في العراق.